

Distr.: General  
29 November 2021  
Arabic  
Original: English

# المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع



الدورة العادية الأولى لعام 2022

31 كانون الثاني/يناير - 4 شباط/فبراير 2022، نيويورك

البند 7 من جدول الأعمال المؤقت

التقييم

## برنامج عمل مكتب التقييم المستقل المتعدد السنوات (2025-2022)

### المحتويات

#### الصفحة

|    |                                                  |
|----|--------------------------------------------------|
| 2  | أولا - مقدمة .....                               |
| 3  | ثانيا - التقييمات المؤسسية والمواضيعية .....     |
| 10 | ثالثا - التقييمات المستقلة للبرامج القطرية ..... |
| 11 | رابعا - تنمية قدرات التقييم .....                |
| 13 | خامسا - إدارة المعارف والبيانات .....            |
| 14 | سادسا - أنشطة أخرى .....                         |
| 14 | سابعا - الميزانية .....                          |

#### المرفقات

|    |                                                                              |
|----|------------------------------------------------------------------------------|
| 15 | الأول - مواعيد تقديم التقييمات المستقلة إلى المجلس التنفيذي، 2025-2022 ..... |
| 16 | الثاني - نظرية مكتب التقييم المستقل للتغيير .....                            |



الرجاء إعادة استعمال الورق



## أولا - مقدمة

1 - أقرت الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة 2022-2025 في الدورة العادية الثانية للمجلس التنفيذي لعام 2021. وتحدد الخطة دورا محوريا للبرنامج الإنمائي في مواجهة التحديات العالمية التي يشهدها عصرنا: التعافي من آثار كوفيد-19؛ والتخفيف من آثار تغير المناخ الضارة؛ وتسريع وتيرة تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ وعدم ترك أحد خلف الركب. ومكتب التقييم المستقل التابع للبرنامج الإنمائي مكلف بتقديم تقييمات لعمل البرنامج الإنمائي تكون غير منحازة وحسنة التوقيت ومؤثرة. والغرض من برنامج العمل المتعدد السنوات هو بيان الكيفية التي يعتزم المكتب أن يقيم بها أداء البرنامج الإنمائي وإنجازاته في إطار خطته الاستراتيجية الجديدة.

2 - ووضع برنامج العمل المتعدد السنوات وفقا لقرار المجلس التنفيذي 21/2017 الذي طُلب فيه من مكتب التقييم المستقل أن "يكفل التغطية المناسبة والشاملة لجميع جوانب ولاية البرنامج الإنمائي". ويتخذ برنامج العمل سياسة التقييم التي وضعها البرنامج الإنمائي (DP/2019/29) أساسا له، وتحدد هذه السياسة غرض التقييم ومبادئه الأساسية، وتعرف الهيكل المؤسسي للبرنامج الإنمائي والصناديق والبرامج المرتبطة به. ويُعرف مكتب التقييم المستقل بأنه وحدة مستقلة وظيفياً تدعم مهام الرقابة والمساءلة التي يضطلع بها المجلس التنفيذي وإدارة البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة.

3 - وفي عام 2021، وضع مكتب التقييم المستقل استراتيجية شاملة لعمله تمتد حتى عام 2025، وحدد رؤية لوظيفة التقييم وهي أن تكون وظيفة متجددة مقترنة بمنظور نسقي يتناول التحديات الخاصة بهذا العصر بقدر أكبر من التناول المباشر. والمكتب بصدد إعادة النظر في تقييم التنمية، ويهدف إلى أن يكون رائدا تقدما في هذا المجال يثق المعنيون في قدرته على إيجاد أدلة تدعم البرنامج الإنمائي في النهوض بالتنمية المستدامة الشاملة للجميع. ولينفذ المكتب رؤيته، نقح استراتيجيته لتُفعّل من خلال برنامج العمل الحالي، ويلتزم المكتب باعتماد نهج نظمي في التقييم، وتعزيز وظائف التقييم اللامركزية والمستقلة على حد سواء، والتقيّد الوثيق بقيم الأمم المتحدة.

4 - ويجب أخذ السياق العالمي الذي يعمل فيه البرنامج الإنمائي في الحسبان عند تنفيذ برنامج العمل. فتأثير كوفيد-19 سيظل محسوسا في السنوات القادمة. ويحتل البرنامج الإنمائي مركزا محوريا في جهود التعافي وإعادة البناء وإعادة تصور ما يلزم فعله، ولمكتب التقييم المستقل دور هام في تقييم هذا العمل. ويوضح تقرير التنمية البشرية لعام 2020، "التنمية البشرية والأنثروبوسين"، توضيحا جيدا العلاقة بين كوفيد-19 ومسألة وجودية أخرى تواجهها البشرية حاليا، أي تغير المناخ، ويُعلّل ضرورة "الدخول في مسارات جديدة جريئة تزيد من حرية البشر وتخفف الضغوط الكوكبية في الوقت نفسه". وتدفع الخطة الاستراتيجية الجديدة قدما بهذا المسعى، حيث تسعى إلى وضع نهج متعددة الأبعاد لإيجاد حلول للتحديات الإنمائية النسقية المعقدة التي يواجهها الناس والكوكب. وقد وُضع برنامج العمل بحيث يتناسب مع حقبة الأنثروبوسين، وسيراعي مكتب التقييم المستقل في تقييماته الديناميات الاجتماعية والبيئية لعمل البرنامج الإنمائي.

5 - وتتضمن استراتيجية مكتب التقييم المستقل نظرية للتغيير (انظر المرفق الثاني) تتوخى أن يكون للبرنامج الإنمائي أثر مقصود لمساعدة البلدان على تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتحسين حياة الناس. ويهدف المكتب، من خلال عمله التقييمي، إلى تعزيز ثقافة الاعتماد على النتائج والتعلم داخل المنظمة، والتركيز على عمل البرنامج الإنمائي لدعم البلدان لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا.

6 - وتُكرس سياسة البرنامج الإنمائي للتقييم قاعدة موارد من أجل مكتب التقييم المستقل تعادل 0,3 في المائة من مجموع نفقات البرنامج. وعلى نحو ما يرد في خطة الموارد المتكاملة للبرنامج الإنمائي وتقديرات الميزانية المتكاملة للفترة 2022-2025 (DP/2021/29، الفقرة 38 (د))، من المقرر تخصيص 64 مليون دولار لعمل مكتب التقييم المستقل خلال تلك الفترة، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 52 في المائة مقارنة بالموارد المخصصة للمكتب للفترة 2018-2021.

7 - وسيقوم مكتب التقييم المستقل على مدى السنوات الأربع القادمة بمجموعة واسعة من الأنشطة على نحو ما هو مبين في الأقسام التالية من برنامج العمل:

(أ) التقييمات المؤسسية والمواضيعية

(ب) التقييمات المستقلة للبرامج القطرية

(ج) تنمية قدرات التقييم

(د) إدارة المعارف والبيانات

(هـ) أنشطة أخرى

(و) الميزانية

## ثانياً - التقييمات المؤسسية والمواضيعية

8 - يُجري مكتب التقييم المستقل تقييمات برنامجية مواضيعية وتقييمات مستقلة أخرى، ويضمن تغطية استراتيجية وتمثيلية لبرامج ونتائج البرنامج الإنمائي على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي. ويقدم المكتب مجموعة من التقييمات كل عام إلى المجلس التنفيذي لاتخاذ قرارات تغطي الأنشطة المواضيعية والبرنامجية والتنفيذية الرئيسية للبرنامج الإنمائي على النحو المبين في الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025، بما يشمل "التوجيهات" و"العوامل التمكينية" و"الحلول المميزة". وسيُتَّوَج العمل بتقييم شامل للخطة الاستراتيجية من المقرر تقديمه في عام 2025. ووضع المجلس طريقة عمل جديدة في عام 2019 تقلص جدول أعمال الدورات العادية الثانية بهدف تخفيف عبء العمل في الوقت الذي يكون فيه المندوبون منكمين على الاستعداد للجمعية العامة. وبناء على ذلك، يُنظر في تقييمات مكتب التقييم المستقل في الدورة العادية الأولى للمجلس في كانون الثاني/يناير، وفي الدورة السنوية للمجلس في حزيران/يونيه. ويعتزم المكتب تقديم ثلاثة تقييمات مؤسسية/مواضيعية كل سنة، اثنان في الدورة العادية الأولى، وواحد في الدورة السنوية، بالإضافة إلى تقديم تقرير سنوي عن التقييم.

9 - ويُقدَّم تقرير سنوي عن التقييم إلى المجلس التنفيذي في كل دورة سنوية ترد فيه أهم المعلومات عن أنشطة المكتب وإنجازاته في السنة السابقة. وتُورد التقارير بإيجاز الإنجازات والدروس المستفادة من السنة السابقة، وتحدد الأنشطة الحالية، وتقدم تحليلاً لنوعية التقييمات اللامركزية. وتقدم التقارير، حتى عام 2021، مناقشة موسعة وموجزا تجميعياً لنتائج التقييمات المستقلة. وفي عام 2022، ستُنقَّح بنية التقارير لتتضمن مرفقا تقنيا منفصلاً يتعلق بنوعية التقييمات اللامركزية، وذلك لإتاحة إجراء تحليل أعمق للمسائل المتصلة بالنوعية والتغطية. وسيستمر تنقيح التقارير السنوية لتوفير معلومات على قدر أكبر من التحليل والتعمور حول النتائج والدروس. ومن السمات المخطط لإضافتها، استجابةً لاهتمام المجلس، تقديم تحليل بشأن اعتماد

توصيات التقييمات وسبل إضافة التقييمات قيمةً مضافةً للمنظمة ونتائجها الإنمائية. وبالإضافة إلى التقرير الرئيسي، سيقدم مكتب التقييم المستقل تحليلات عرضية وتقارير تكميلية مخصصة بهدف إعلام المجلس على مدار السنة.

10 - ومن المقرر أن تشمل مواضيع التقييمات المؤسسية والمواضيعية<sup>(1)</sup> التالية الجوانب الرئيسية للخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025، بالإضافة إلى مراعاة التوقعات المحددة لإصلاح منظومة الأمم المتحدة في الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، ومخطط البرنامج الإنمائي للمرحلة الثانية من مواجهة كوفيد-19 المعنون "ما بعد التعافي: نحو 2030". ورُحلت الحلول المميزة الستة ونماذج أداء العمل والعوامل التمكينية من الخطة الاستراتيجية السابقة للبرنامج الإنمائي إلى خطته الجديدة، وسيركز مكتب التقييم المستقل اهتمامه على هذه اللبنة البنوية لعمل المنظمة العالمي. وبما أن الاستراتيجيات الإنمائية للأمم المتحدة والبرنامج الإنمائي ستستمر في التطور، ستخضع مجموعة التقييمات المؤسسية والمواضيعية المحددة أدناه للتقحيح وفقاً لمناقشات المجلس التنفيذي وإدارة البرنامج الإنمائي.

11 - وفيما يلي مواضيع التقييم:

#### دورة المجلس التنفيذي

#### التقييم

**تقييم الدعم المقدم من البرنامج الإنمائي للتمكين الاقتصادي للشباب (الحل المميز 1 - الفقر، الحل المميز 2 - الحوكمة)** الدورة العادية الأولى لعام 2022

نسبة كبيرة من الشباب محرومة في مختلف البلدان من الحصول على التعليم ومن فرص العمل. ولهذا الأمر تداعيات على رفاههم الحالي والمستقبلي، وتمكينهم اقتصادياً، ومنظوراتهم لسبل العيش، مما يعزز أنماط عدم المساواة. وعلى الرغم من إمكانات الشباب الاقتصادية، يزيد احتمال أن يكون الشباب (المتراوح أعمارهم بين 15 و 24 عاماً) عاطلين عن العمل بنحو ثلاث مرات مقارنة بالبالغين المتجاوزة أعمارهم 25 عاماً. وفي عام 2019، كان ما يقدر بنحو 67,2 مليون شاب عاطلين عن العمل على صعيد العالم، وكان نحو 123 مليون شاب يعانون من العمالة الناقصة.

ويرتكز نهج البرنامج الإنمائي إزاء التمكين الاقتصادي للشباب على ولايته المؤسسية وخطته الاستراتيجية التي تفعل هذه الولاية. وتعاملت الخطتان الاستراتيجيتان الأخيرتان للفترة 2014-2017 و 2018-2021 مع التمكين الاقتصادي للشباب باعتباره متداخلاً مع محوري تركيز البرنامج الإنمائي، أي "الحد من الفقر" و "الحوكمة الرشيدة". ويقدر استثمار البرنامج الإنمائي في التمكين الاقتصادي للشباب بما يتراوح بين 200 مليون دولار و 400 مليون دولار سنوياً.

وهذا التقييم هو المحاولة الشاملة الأولى لجمع وتحليل الأدلة عن مساهمة البرنامج الإنمائي في إيجاد فرص العمل اللائق وسبل العيش للشباب في البلدان التي يغطيها البرنامج. ويقدم التقييم مدى إسهام مختلف نهج البرنامج في تعزيز التمكين النفسي والسلوكي والاقتصادي للشباب، وتهيئة بيئة تمكينية للحد من الفقر وتحسين سبل العيش. وينظر التقييم في تأثير العوامل الظرفية (الافتراضات والعوامل الدافعة) على تدخلات البرامج والمشاريع.

(1) تركز التقييمات المؤسسية على جوانب الفعالية المؤسسية مثل طرق أداء العمل؛ بينما تتصل التقييمات المواضيعية بالبرنامج.

## الدعم المقدم من البرنامج الإنمائي للحصول على الطاقة وعملية التحول في مجال الطاقة (الحل المميز 5 - الطاقة)

الدورة العادية  
الأولى لعام 2022

على الرغم من إحراز تقدم في العقد الماضي، يفقر 789 مليون نسمة في مختلف أنحاء العالم إلى سبل الحصول على الكهرباء، ويفقر 2,8 بليون نسمة إلى خيارات طاقة نظيفة وميسورة التكلفة للطهي. و 590 مليون نسمة (75 في المائة) ممن لا سبل لهم للحصول على الكهرباء يعيشون في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وفي الوقت نفسه، لا يزال قطاع الطاقة هو المساهم الأكبر في الاحتراز العالمي، حيث ينتج عنه نحو 60 في المائة من انبعاثات غازات الدفيئة في العالم.

ويركز الحل المميز للبرنامج الإنمائي المتعلق بالطاقة على ثلاثة أهداف هي: زيادة سبل الحصول على الطاقة، ودعم الطاقة المتجددة، وتعزيز كفاءة الطاقة. ويُعرّف البرنامج الإنمائي دعمه لهذه الأهداف على النحو التالي: تقليص الفجوة في سبل الحصول على الطاقة؛ وزيادة المعدل العالمي لتحسين كفاءة الطاقة؛ وزيادة نسبة الطاقة المتجددة ضمن مزيج الطاقة العالمي.

ويقدم هذا التقييم تحليلًا شاملاً للأدلة عن مساهمة البرنامج الإنمائي في توفير سبل الحصول على الطاقة وعملية التحول في مجال الطاقة. ومن المتوقع أن يُسترشد بالتقييم في تحديد وضع البرنامج الإنمائي إزاء استراتيجية الطاقة على نطاق منظومة الأمم المتحدة وأهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بذلك، وتفعيل الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025، وتخطيط وتنفيذ البرامج القطرية وأعمال الجهات الشريكة في هذا المجال.

## تمويل التعافي من الجائحة: البناء من أجل المستقبل بشكل أفضل لصالح عقد من التنفيذ (قيد الإنجاز) (العامل التمكيني 3 - تمويل التنمية)

الدورة السنوية  
لعام 2022

تسببت جائحة كوفيد-19 في أزمة صحية واجتماعية واقتصادية طويلة الأمد، وفي حدوث تراجع في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتواجه الحكومات، في معالجتها للجوانب الاجتماعية والاقتصادية للجائحة، قيوداً ضريبية ومالية تضعف قدرتها على توفير الخدمات اللازمة.

وينتصى هذا التقييم التكويني إلى أي حد استطاع البرنامج الإنمائي دعم الحكومات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وإلى أي حد يستطيع مواصلة هذا الدعم. والبرنامج الإنمائي ليس من كبار مقدمي التمويل المالي، لكنه يتموضع بحيث يستطيع ضمان توفر الأدوات الضريبية والمالية اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ويجري هذا التقييم بالتعاون مع تقييمات موازية لهذا الموضوع يُجريها مكتب التقييم المستقلان التابعان للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

## التقييم التكويني لمدى مراعاة البرنامج الإنمائي مبادئ "عدم ترك أحد خلف الركب" (التوجيه 2 - عدم ترك أحد خلف الركب)

الدورة العادية  
الأولى لعام 2023

يشكل "عدم ترك أحد خلف الركب" الوعد الرئيسي بإحداث التحول الذي تعدُّ به خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة المحددة فيها. ومن الناحية العملية، يعني ذلك اتخاذ تدابير واضحة لمعالجة التفاوت في الاستفادة من الخدمات؛ والطعن في بُنى القوى والأعراف والمعتقدات الاجتماعية التي تعوق الإنماج؛ ومواجهة التمييز العنصري والسري؛ وتسريع وتيرة إحراز التقدم لصالح الأكثر تخلفاً عن الركب. ويتطلب ذلك إيجاد بيانات إضافية وتصنيفها لضمان تحديد ومعالجة جميع أسباب التمييز المحظورة بموجب القانون الدولي وغيرها من الأسباب الجذرية لانعدام المساواة. كما أنه يطرح العديد من التحديات العملية أمام عمل البرنامج الإنمائي، ومنها تزايد التكاليف الحدية اللازمة لتخطي الميل الأخير، ومواجهة نماذج شراكة وشراء تعوق التعاقد الاجتماعي في إطار الدولة.

وسيقم التقييم التكويني الأطر المفاهيمية والتنفيذية المتغيرة التي يستخدمها البرنامج الإنمائي من أجل ترجمة مبدأ "عدم ترك أحد خلف الركب" إلى أعمال محددة، وتقديم توصيات بشأن كيفية تعزيز إسهام البرنامج الإنمائي في تحقيق النتائج لصالح من هم أكثر تخلفاً عن الركب.

**تقييم الدعم المقدم من البرنامج الإنمائي لتعزيز نظم الحماية الاجتماعية (الحل المميز 1 - الفقر، الحل المميز 2 - الحوكمة)**  
الدورة السنوية لعام 2023  
تساعد نظم الحماية الاجتماعية الأفراد والأسر، ولا سيما الفقراء والضعفاء، على مواجهة الأزمات والصدمات، وإيجاد فرص العمل، وزيادة الإنتاجية، والاستثمار في صحة وتعليم أطفالهم، وحماية المسنين.  
وسيقم هذا التقييم استراتيجيات البرنامج الإنمائي وأدائه البرنامجي في دعم سياسات وبرامج للحماية الاجتماعية تكون جيدة الإعداد وتتولى الحكومات تنفيذها.

**تقييم الدعم المقدم من البرنامج الإنمائي لإتاحة اللجوء إلى القضاء (الحل المميز 2 - الحوكمة)**  
الدورة السنوية لعام 2023  
إذا لم تكن إمكانية اللجوء إلى القضاء متاحة، لا يستطيع الناس إسماع صوتهم وممارسة حقوقهم والظعن في التمييز ضدهم ومحاسبة متخذي القرارات.

وسينظر التقييم المقترح في كيفية مساهمة البرنامج الإنمائي في تعزيز القدرات الوطنية على وضع سياسات وبرامج لإصلاح نظام العدالة وتقديم الخدمات، وما هي النتائج المحققة، ولصالح من وفي ظل أي ظروف تُحقّق.

**تقييم التحول الرقمي للبرنامج الإنمائي لدعم إتاحة الخدمات العامة (العامل التمكيني 1 - الرقمنة)**  
الدورة العادية الأولى لعام 2024  
في الوقت الذي تتكيف فيه البلدان وتتعامل مع الفرص والتحديات والمخاطر التي تأتي بها الرقمنة والتكنولوجيا، يقدم البرنامج الإنمائي دعماً متزايداً في تعزيز الرقمنة والتكنولوجيا في العمل الحكومي لتحسين مستوى تقديم الخدمات العامة واهتمام المواطنين ومشاركتهم.

وسيسلط هذا التقييم الضوء على مدى ملاءمة الدعم الذي يقدمه البرنامج الإنمائي إلى الحكومات في مجال التحول الرقمي، وعلى مدى اتساق هذا الدعم وفعاليته واستدامته.

**تقييم تسخير البرنامج الإنمائي الحلول المستمدة من الطبيعة لأغراض التنمية (الحل المميز 4 - البيئة)**  
الدورة العادية الأولى لعام 2024  
تشدد الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي على ما لحماية الطبيعة وإدارتها على نحو مستدام من دور حاسم في النمو الاقتصادي والرفاه المجتمعي.

وسينظر التقييم في الاستراتيجيات والبرامج الحالية للبرنامج الإنمائي الرامية إلى تسريع وتيرة عمليات الانتقال عالمياً ووطنياً ومحلياً إلى مسارات اقتصادية أكثر مراعاة للبيئة، والحفاظ على النظم الإيكولوجية السليمة.

## تقييم محور البرنامج الإنمائي للابتكار الاستراتيجي (العامل التمكيني 2 - الابتكار الاستراتيجي)

الدورة السنوية لعام

2024

يتخذ البرنامج الإنمائي، منذ عام 2014، خطوات لزيادة طرق جديدة لتحقيق التنمية تبني قدرات البلدان على إحداث التغيير على نطاق واسع. ويستمر هذا العمل في التطور، وقد حُدِدَ "الابتكار الاستراتيجي" بوصفه "عاملاً تمكينياً" رئيسياً في الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي للفترة 2022-2025.

وسيقم هذا التقييم استراتيجيية البرنامج الإنمائي للابتكار ومبادراته "الرائدة"، بما في ذلك دراسة حالات إفرادية للعمل المنجز من خلال مرفق الابتكار التابع للبرنامج الإنمائي، ومختبرات تسريع الأثر الإنمائي، و "العروض المتممة". وسينظر التقييم في أي مدى تُغيّر استراتيجية البرنامج الإنمائي النظم وتتصدى لأصعب التحديات المواجهة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال تلك النهج المبتكرة.

## تقييم التعلم والأداء وقياس الأثر على مستوى البرنامج الإنمائي ككل (الفعالية المؤسسية - إدارة المعارف، قياس الأثر)

الدورة العادية

الأولى لعام 2025

حُدِدَ في التقييمات السابقة لعمل البرنامج الإنمائي أن الأداء وقياس الأثر يحتاجان إلى التعزيز. ونُقِذَت الإدارة القائمة على النتائج تنفيذاً جزئياً واتبعت نمطاً متسلسلاً دون إيلاء اهتمام كافٍ للحاجة إلى إدارة تكيفية تستجيب للتغيرات المؤسسية. وتسلط الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025 الضوء على التعلم المؤسسي باعتباره نتيجة مؤسسية تستتبع الاستثمار في نظمٍ لتتبع التغيير التحولي وعوامله التمكينية.

وسيقم هذا التقييم فعالية هيكل التعلم والأداء وقياس الأثر على مستوى البرنامج الإنمائي ككل، وسيقترح سبلاً لتعزيز قياس الأثر والتعلم ليُسترشد بها في عمليات اتخاذ القرارات في جميع المستويات.

## تقييم الخطة الاستراتيجية

الدورة السنوية

عام 2025

كما كان الحال في دورات التخطيط الاستراتيجية السابقة، سيُقدم مكتب التقييم المستقل إلى المجلس التنفيذي تقييماً شاملاً لأداء البرنامج الإنمائي ونتائجه في إطار خطته الاستراتيجية للفترة 2022-2025.

12 - سيعُدُّ نطاق ومدى تقييمات مكتب التقييم المستقل وفقاً للموضوع قيد النظر، باستخدام أساليب تناسب المسائل المتناولة. وبالإضافة إلى جمع البيانات الأولية من خلال الزيارات الميدانية والمقابلات، ستستقي التقييمات البيانات من الأدلة المجمعة من خلال تقييمات البرامج والمشاريع على الصعيدين القطري والإقليمي. وإضافة إلى التقييمات المؤسسية والمواضيعية المحددة أعلاه، يتوقع المكتب الوقوف على مواضيع تستلزم النظر في إمكانية تقييمها لتحديد ما إذا كانت توجد بيانات ومعلومات كافية للمضي في التقييم. وقد تبرز في السنوات القادمة مسائل تستدعي إجراء تقييمات تكوينية و "في الوقت الحقيقي" تزود البرنامج الإنمائي بتوجيهات وتوصيات مبكرة بشأن تصميم البرامج ونتائج المشاريع والبرامج التجريبية. ولذلك، وُضع برنامج العمل المتعدد السنوات بشكل يجعل المرونة في صلبه.

13 - وعندما وافق المجلس التنفيذي في عام 2019 على سياسة التقييم الحالية، حُدِدَت توقعات لإجراء استعراض مستقل لسياسة التقييم في عام 2024. وسيطلب مكتب التقييم المستقل إجراء الاستعراض المستقل في عام 2024 لتقديمه إلى الدورة العادية الأولى في عام 2025. وإذا قرر المجلس أن استعراض سياسة التقييم يقدم أسباباً قاهرة لتتقيح هذه السياسة، فسيعرض مشروع تتقيح للسياسة للنظر فيه في الدورة السنوية في عام 2025.

## الدراسات التقييمية التجميعية وورقات التأمل

14 - أنشأ مكتب التقييم المستقل منذ عام 2020 منتجين تقييميين جديدين: الدراسات التقييمية التجميعية وورقات التأمل. وتحاكي الدراسات التقييمية التجميعية التقييمات الكاملة من حيث تحديد معايير التقييم ومراعاة السياقات الإنمائية، ولكنها لا تشمل عموماً إنجاز عمليات دراسة حالات فردية لجمع بيانات أولية. وتُجمع الدراسات التقييمية التجميعية بيانات ثانوية يُستقى معظمها من التقييمات السابقة، وينبغي إتمامها في غضون ستة أشهر. وتُجمع هذه الدراسات الأدلة المستمدة من التقييمات المنجزة داخل منطقة جغرافية ما أو بشأن موضوع محدد، وينجز المكتب عمله إما منفرداً أو بالتنسيق مع منظمات أخرى من منظمات الأمم المتحدة.

15 - أما ورقات التأمل فهي تقييمات سريعة للأدلة تقوم بسرعة باستخلاص دروس تتعلق بمواضيع ما، بالرجوع إلى تقييمات سابقة، ويُمكن للبرنامج الإنمائي تبنيها استجابة لقرارات سياساتية عاجلة. وأطلقت سلسلة ورقات التأمل في عام 2020، وركزت الورقات الـ 17 التي أُعدت حتى حينه - خلال جائحة كوفيد-19 - على التعلم من البرامج في سياقات الأزمات. وتختلف هذه التقييمات السريعة الموضوعية لنتائج في غضون ثلاثة أشهر عن تقارير الدراسات التقييمية التجميعية من حيث اتساع نطاق التحليل ووتيرة الإنجاز. وهي لا تعرض السياق الأساسي لعمل البرنامج الإنمائي في مجال إنمائي معين، ولا تستند إلى مجموعة من معايير التقييم ومن المسائل.

16 - ومن المقرر تعميم ما يُنجز من دراسات تقييمية تجميعية وورقات تأمل، ولكنها لا تقتضي اتخاذ المجلس التنفيذي قرارات بشأنها. وجمهورها الرئيسي هو البرنامج الإنمائي نفسه، فهي تقدم تحليلاً سريعاً ومرناً لتعزيز التعلم المؤسسي والمساعدة في بلورة البرامج الجارية.

17 - وفي عام 2021، أنجز مكتب التقييم المستقل دراسة تقييمية تجميعية لعمل البرنامج الإنمائي في أوروبا وآسيا الوسطى، وسيُنجز في أوائل عام 2022 دراسة تقييمية تجميعية لعمله في منطقة الساحل في أفريقيا. وترد قائمة تقارير الدراسات التقييمية التجميعية المحددة لعامي 2022 و 2023 في الجدول أدناه. وستُحدد مناطق دون إقليمية ومواضيع إضافية لفترة التخطيط الاستراتيجي الكاملة الممتدة حتى عام 2025، وذلك بعد مشاورات مع إدارة البرنامج الإنمائي. وبالإضافة إلى ذلك، يجري إعداد خطط لإنجاز أعمال تقييمية تجميعية بالاشتراك مع منظمات أخرى من منظمات الأمم المتحدة تُركز على الأنشطة المتداخلة فيما بينها المتعلقة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويمكن الاطلاع على مثال على هذا النوع من الشراكات في الدراسة التجميعية لعام 2021 التي أجريت بتكليف من منظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبمشاركة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و 14 كياناً آخر تابعاً للأمم المتحدة ومصارف إنمائية، بشأن عمل منظومة الأمم المتحدة والمصارف الإنمائية على تحقيق الهدف 6، "ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة".

| السنة | سلسلة الدراسات التجميعية للمناطق دون الإقليمية والمواضيع المحددة                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                        |
|-------|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| 2022  | <b>الدراسة التجميعية لمنطقة البحر الكاريبي</b> - ستقوم الدراسة التجميعية لمنطقة البحر الكاريبي دون الإقليمية بدمج وتحليل الأدلة التقييمية المتاحة من أجل استقاء ودمج ما تراكم من معارف ودروس وقضايا وحلول مشتركة في جميع بلدان منطقة البحر الكاريبي من أجل مواصلة إعمال الفكر في التوجهات والأولويات والنهج الاستراتيجية لعمل البرنامج الإنمائي في المستقبل.                                                                                                                            |
| 2022  | <b>الدراسة التجميعية للبيانات الوصفية عن أثر الصندوق الأخضر للمناخ</b> - ستتحقق هذه الدراسة التجميعية للبيانات الوصفية من صحة البيانات المستقاة من 10 تقييمات لامركزية للأثر أنجزها البرنامج الإنمائي والصندوق الأخضر للمناخ، وستفسر هذه البيانات، وذلك لتقييم الصلاحية الداخلية والخارجية للنتائج والنهج المستخدمة.                                                                                                                                                                    |
| 2023  | <b>الدراسة التجميعية لمنطقة جنوب شرق آسيا</b> - ستقوم هذه الدراسة التجميعية لمنطقة جنوب شرق آسيا دون الإقليمية بدمج وتحليل الأدلة التقييمية المتاحة من أجل دعم التعلم وإعمال الفكر جماعياً في العوامل المعيقة والميسرة الرئيسية لتحقيق النتائج المتوقعة، وفي الفرص والتحديات المرتبطة بتحسين عمليات البرنامج الإنمائي وأدائه المؤسسي وفعاليته في منطقة جنوب شرق آسيا.                                                                                                                   |
| 2023  | <b>الدراسة التجميعية لمنطقة المغرب العربي</b> - ستقوم هذه الدراسة التجميعية لمنطقة المغرب العربي دون الإقليمية بإيجاد واستقاء الأدلة التقييمية المتاحة عن أداء البرنامج الإنمائي في منطقة المغرب العربي: ما الذي نجح، وما الذي لم ينجح، وفي أي ظروف حدث ذلك، بهدف استخلاص الدروس والممارسات الجيدة لتحسين الأداء العام للبرنامج الإنمائي في برامجه، وتوليد المعارف والرؤى، وتحديد الاتجاهات المحتملة على مستوى المنطقة ككل لتوجيه استراتيجيات البرنامج الإنمائي في منطقة المغرب العربي. |

18 - ويتوقع مكتب التقييم المستقل أن يعدّ في كل سنة من السنوات الأربع المقبلة ستّ ورقات تأمل تُركز على احتياجات التعلم المحددة في الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي، بما يشمل التوجهات والحلول المميزة والعوامل التمكينية والفعالية المؤسسية. وفيما يلي بعض المواضيع التي يُنظر في تناولها في عامي 2022 و 2023، وتُوخيت المرونة في تشكيلتها ليتسنى التكيف مع التغيرات في السياق. وستناقش وتُعتمد المواضيع التي سنتناول كل عام مع الجهات المعنية في البرنامج الإنمائي.

| الموضوع المقترح                                                       | الاتساق مع الخطة الاستراتيجية                                                     |
|-----------------------------------------------------------------------|-----------------------------------------------------------------------------------|
| 1 التنمية المحلية المستدامة                                           | التوجيه 1                                                                         |
| 2 مشاركة المجتمع المدني في برامج "عدم ترك أحد خلف الركب"              | التوجيه 2                                                                         |
| 3 مشاركة القطاع الخاص، مع التركيز على البيانات الهشة                  | التوجيه 3                                                                         |
| 4 إتاحة إمكانية اللجوء إلى القضاء باعتبارها نهجاً قائماً على الحافظات | الحل المميز 2 + العامل التمكيني - الابتكار الاستراتيجي                            |
| 5 الحوكمة الإلكترونية في حقبة كوفيد                                   | الحل المميز 2 + العامل التمكيني - الرقمنة                                         |
| 6 تعزيز المشاركة السياسية للنساء، مع التركيز على التمويل              | الحل المميز 6 + العامل التمكيني - تمويل التنمية                                   |
| 7 أطر الرصد والتقييم، مع التركيز على المنفعة                          | الحل المميز 6 + العامل التمكيني - تمويل التنمية، الفعالية المؤسسية 3 - قياس الأثر |

| الموضوع المقترح                                                              | الاتساق مع الخطة الاستراتيجية     |
|------------------------------------------------------------------------------|-----------------------------------|
| 8 إدارة المعارف لتحسين البرامج والتعلم                                       | الفعالية المؤسسية - إدارة المعارف |
| 9 الدور الائتماني للبرنامج الإنمائي                                          | الفعالية المؤسسية - التمويل       |
| 10 إدارة المخاطر المتصلة بالانتخابات (قبلها وأثناءها وبعدها)                 | الفعالية المؤسسية - إدارة المخاطر |
| 11 منع نشوب النزاعات، مع التركيز على الإثنية                                 | الحل المميز 3                     |
| 12 العدالة المُحدثة للتحويل                                                  | الحل المميز 2                     |
| 13 دعم المدن الذكية                                                          | الحل المميز 3                     |
| 14 الإدارة البديلة للحلول الطبيعية                                           | الحل المميز 3، الحل المميز 4      |
| 15 تغير المناخ: دعم البرنامج الإنمائي للمساهمات المحددة وطنيا                | الحل المميز 4                     |
| 16 بروتوكول مونتريال: جهود التخلص التدريجي من المواد المستنفدة لطبقة الأوزون | الحل المميز 4                     |

### ثالثا - التقييمات المستقلة للبرامج القطرية

19 - يُجري مكتب التقييم المستقل تقييمات مستقلة للبرامج القطرية لتقييم الأداء البرنامجي للبرنامج الإنمائي ومساهمته في التنمية في بلد معين خلال فترة برنامج قطري متعدد السنوات. وعادة ما تُجرى هذه التقييمات في السنة السابقة لنظر المجلس التنفيذي في وثائق البرنامج القطري المعني المنقحة لاستخلاص دروس يُستفاد منها في البرامج المقبلة.

20 - وفي عام 2020، وفي ظل ظهور جائحة كوفيد-19 وما ارتبط بها من تحديات، وإدراكاً للضغط الذي كانت المكاتب القطرية تعاني منه ولضرورة إعادة توجيه أساليب العمل نتيجة القيود المفروضة على السفر، أدخل المكتب تعديلات على جهوده التقييمية على المستوى القطري. وأُجرى تقييمات واستعراضات للبرامج القطرية في 15 بلداً اختيرت على أساس إمكانية الإنجاز من الناحية العملية وفائدة التقييم. وقدم المكتب أيضاً الدعم التقني والمالي إلى خمسة مكاتب قطرية طلبت إنجاز تقييمات لامركزية لبرامج قطرية. وأُجرى المكتب كذلك في عام 2021 ما عدده 16 تقييماً قطرياً، وتلقت تسعة مكاتب قطرية أخرى دعماً مباشراً لطلب إنجاز تقييمات نهاية الدورة. وبدأ المكتب العمل بمفهوم التقييم اللامركزي للبرامج القطرية باعتباره حلاً مخصصاً قصير الأجل استجابة للتعقيدات الناجمة عن جائحة كوفيد-19. وستتوقف هذه الممارسة في عام 2022، غير أنه سيتم الوفاء باتفاقات الدعم القائمة مع المكاتب القطرية.

21 - وترد في الجدول أدناه التقييمات المستقلة للبرامج القطرية المقرر عرضها على المجلس التنفيذي في عامي 2022 و 2023. وتغطي التقييمات الـ 15 التي ستنتج في عام 2022 ووثائق البرامج القطرية التي سيحين موعد تجديدها في عام 2023 تغطيةً كاملةً. وترد في الجدول أيضاً قوائم مكتب التقييم المستقل المؤقتة لتقييمات البرامج القطرية المزمع إنجازها في الفترة 2023-2025 استناداً إلى دورات البرامج القطرية الحالية؛ غير أنها ستتغير على الأرجح. وسيواصل المكتب، خلال الفترة المتبقية من فترة السنوات الأربع، توفير تغطية كاملة للتقييمات المستقلة للبرامج القطرية، ولكنه سيقم إمكانية تحقيق ذلك في دورة أو دورتين.

وإذا تقرر تغطية جميع التقييمات في غضون فترة 8 سنوات بدلا من فترة 4 سنوات، فسيستند اختيار البلدان في أي سنة إلى الأولويات التالية: (أ) عدم إجراء تقييمات سابقة بقيادة مكتب التقييم المستقل في السنوات الأخيرة؛ (ب) تأثر السياق بالأزمة؛ (ج) المدخلات المقررة للتقييمات المواضيعية؛ (د) العوامل السياقية الأخرى ذات الصلة. وخلال الربع الثالث من كل عام، سينسق المكتب مع المكاتب الإقليمية والقطرية بشأن عملية وتوقيت التقييمات المزمع إنجازها.

| السنة                                   | البلدان والأقاليم                                                                                                                                                                                                                                                             |
|-----------------------------------------|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| 2021 (لتجديد البرامج القطرية لعام 2022) | إكوادور، أوكرانيا، بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، بيرو، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية مولدوفا، جنوب السودان، غانا، غينيا، كابو فيردى، كينيا، مكتب المحيط الهادئ المتعدد الأقطار، مصر، نيبال، نيجيريا، الهند                                                            |
| 2022 (لتجديد البرامج القطرية لعام 2023) | برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، بنن، بوتان، بروندي، توغو، رواندا، السنغال، سيراليون، غينيا الاستوائية، الفلبين، كمبوديا، ليسوتو، مدغشقر، ملاوي، ناميبيا                                                                                                            |
| 2023 (يؤكد لاحقا)                       | باراغواي، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جنوب أفريقيا، جيبوتي، العراق، كوبا، الكونغو، الكويت، ليبيريا، مالي                                                                                                                                                                     |
| 2024 (يؤكد لاحقا)                       | إثيوبيا، أندريجان، الأرجنتين، أرمينيا، إسواتيني، إندونيسيا، أوروغواي، أوزبكستان، أوغندا، بنما، البوسنة والهرسك، بيلاروس، تركمانستان، تركيا، تونس، تيمور - ليشتي، جورجيا، صربيا، الصين، غواتيمالا، كازاخستان، كوت ديفوار، كوسوفو، كولومبيا، ماليزيا، مقدونيا الشمالية، المكسيك |
| 2025 (يؤكد لاحقا)                       | ألبانيا، بربادوس، بليز، بيرو، ترينيداد وتوباغو، جامايكا، الجبل الأسود، السلفادور، سورينام، غيانا، هندوراس                                                                                                                                                                     |

22 - وبواصل مكتب التقييم المستقل صقل المنهجيات التي سيتبناها في تقييم البرامج القطرية في عام 2022، بما في ذلك بدء العمل بنظام لتقدير الدرجات ليقيم به الأداء في جوانب تخطيط البرامج القطرية وتنفيذها ونتائجها. ويجري تجريب نظام تقدير الدرجات في تقييمات البرامج القطرية المستقلة الجارية في عام 2021. واستنادا إلى التجريب، سيعمل المكتب مع المديرين في المقر والمكاتب الإقليمية والقطرية، في إطار نهج تشاركي، على تنقيح نظام تقدير الدرجات والشروع في العمل به في جميع تقييمات البرامج القطرية، بما يمكن من تقييم وقياس أداء عمل البرنامج الإنمائي على الصعيد القطري على نطاق المنظمة على نحو منهجي.

## رابعا - تنمية قدرات التقييم

23 - تؤكد سياسة البرنامج الإنمائي للتقييم على دور مكتب التقييم المستقل في دعم التقييمات اللامركزية التي تطلب مكاتب البرنامج الإنمائي والمكاتب القطرية إنجازها، وكذلك دوره في الإشراف عليها. ويطلب البرنامج الإنمائي إنجاز نحو 300 تقييم لامركزي سنويا. وقد تحسنت التقييمات من حيث النوعية والتغطية وإمكانية الاستخدام في السنوات الأخيرة بعد بدء العمل بتوجيهات وتدريبات وعمليات إشراف جديدة. لكن لا تزال هناك حاجة إلى تحسين نوعية ونطاق التقييمات حتى يمكن استخدامها استخداما أوسع في اتخاذ القرارات على نطاق المنظمة.

24 - تعزيز التقييمات اللامركزية - ينسق مكتب التقييم المستقل مع إدارة البرنامج الإنمائي من أجل إرساء أنشطة إشراف ودعم إضافية في عام 2022 لتحسين نوعية التقييمات اللامركزية وحيادها. ويقدم

المكتب الدعم والتوجيه التقنيين إلى المكاتب الإقليمية والقطرية من خلال تشكيلة جهات التنسيق الإقليمية التابعة له. وخلال فترة التخطيط الاستراتيجي السابقة، بدأت جهات التنسيق الإقليمية في المشاركة بصفة مراقب في اجتماعات لجنة تقييم البرامج حيث تُقيم مشاريع وثائق البرامج القطرية وفقاً لمعايير جودة البرامج المحددة. وسيستمر هذا الانخراط في جميع المناطق.

25 - وفي عام 2021، قدم مكتب التقييم المستقل جوائز سنوية عن التميز في التقييم لأول مرة، ومن المتوقع أن يستمر في منح هذه الجوائز في السنوات المقبلة. وتحظى الجوائز بتقدير كبير باعتبارها فرصة لعرض تقييمات لامركزية ذات جودة استثنائية، والتبوية بالمكاتب الطالبة للتقييم، ووضع نماذج لأفضل الممارسات من أجل المكاتب الأخرى.

26 - وسيواصل المكتب صقل توجيهاته بشأن التقييم اللامركزي، ويتوقع أن يضيف آلية لتقدير الدرجات في عام 2022 بعد العملية الجارية حالياً لإطلاق نظام لتقدير الدرجات من أجل تقييمات البرامج القطرية المستقلة. وستوضع توجيهات بشأن تقييم تنفيذ سياسة البرنامج الإنمائي المتعلقة بالضمانات الاجتماعية والبيئية، وبشأن إنجاز تقييمات الأثر، وتقييم مبادرات الابتكار.

27 - *الإشراف على التقييمات* - يُقيم مكتب التقييم المستقل نوعية التقييمات اللامركزية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للمشروعات الإنتاجية وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة، ويرصد الامتثال لأفضل المعايير الدولية للتقييم وجمع البيانات، بما في ذلك قواعد ومعايير فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، ومدونة قواعد السلوك والمبادئ التوجيهية الأخلاقية الصادرة عنه. وتقدم تقييمات النوعية إلى المجلس التنفيذي في كل دورة سنوية.

28 - *قدرات التقييم الوطنية* - نقرّ سياسة البرنامج الإنمائي للتقييم بأن تحسّن قدرات التقييم الوطنية يدعم إحرار التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وسيواصل مكتب التقييم المستقل تقديم دعمه الطويل الأمد لتعزيز قدرات التقييم بالعمل مع الحكومات الشريكة. وسيُنظم المكتب في عام 2022 المؤتمر الوطني المقبل المعني بقدرات التقييم، وقد عقد هذا المؤتمر آخر مرة في مصر في عام 2019 بالشراكة مع حكومة مصر والمكتب الإقليمي للدول العربية. وتستهدف هذه المؤتمرات الحكومات الوطنية ومؤسسات التقييم أساساً، وتوفر منبرا لتبادل المعارف والخبرات في مجال وضع نظم تقييم مستدامة وفعالة. وسيركز مؤتمر عام 2022 على تحلي نظم التقييم الوطنية بالمرونة لِيستفاد منها في التنمية المستدامة. وسيكون الحضور في المؤتمر مختلطاً (شخصياً وعبر الإنترنت)، وستشارك في رعايته مبادرة التقييم العالمية (الرئيسان: البنك الدولي والبرنامج الإنمائي).

29 - *مبادرة التقييم العالمية* - سيواصل مكتب التقييم المستقل تعزيز دعم قدرات التقييم الوطنية على مدى السنوات الأربع القادمة من خلال مبادرة التقييم العالمية. وهذه المبادرة شراكة عالمية شاملة ملتزمة بإرساء أطر وقدرات مستدامة للرصد والتقييم تمتلك البلدان زمامها من أجل تعزيز استخدام الأدلة في اتخاذ القرارات في المجال العام، وتعزيز المساءلة، وتحقيق نتائج أفضل. وتجمع هذه الشراكة، التي هي مبادرة أتى بها مكتب التقييم المستقل التابع للبرنامج الإنمائي وفريق التقييم المستقل التابع للبنك الدولي في كانون الثاني/يناير 2020 ثم أُطلقت في تشرين الثاني/نوفمبر 2020، تحالفاً متنوعاً من حكومات، وكيانات تقييم تابعة لمنظمات إنمائية متعددة الأطراف وثنائية، ومنظمات إنمائية دولية ومحلية، وخبراء في الرصد والتقييم لتكثيل الموارد المالية والتقنية بهدف تنسيق وتوسيع جهود الرصد والتقييم على الصعيد العالمي. وتسعى مبادرة التقييم العالمية إلى زيادة عدد البلدان التي تستخدم الأدلة والتقييم في اتخاذ القرارات.

30 - وفي إطار هذا الجهد المشترك، أعار مكتب التقييم المستقل أحد كبار موظفيه للفريق العالمي لمبادرة التقييم العالمية التي توجد مكاتبها في بروكسل. ويساهم المكتب أيضا في الموارد المالية ويعمل على كفاءة إشراك البرنامج الإنمائي وشركائه الحكوميين في جميع مراحل المبادرة بهدف تعزيز مهام التقييم التي يضطلعون بها. وستؤدي هذه المبادرة إلى زيادة تقديم المساعدة التقنية والتدريب وتبادل المعارف بشأن الممارسات الجيدة للرصد والتقييم في البلدان التي يغطيها البرنامج.

## خامسا - إدارة المعارف والبيانات

31 - في عام 2021، حدد مكتب التقييم المستقل مسار عمل جديد بشأن إدارة المعارف والبيانات يجمع بين أنشطة البرامج والدعم المتعلقة بجمع اتصالات المكتب بشأن ما توصل إليه من نتائج تقييم واستنتاجات وتوصيات من خلال قنوات متعددة وباستخدام هذه الاتصالات وعرضها وحفظها. ويعتزم المكتب أن يطوّر في عام 2022 منصته على شبكة الإنترنت لتحسين استخدامها على الأجهزة المحمولة، وإدخال خصائص متجاوبة لتحسين صيغ تصميم وتقديم محتويات التقييمات.

32 - ويتعهد مكتب التقييم المستقل مستودعا متاحا للجمهور، ويمكن البحث فيه، يتضمن جميع تقييمات البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة، وما يتصل بها من ردود الإدارة والإجراءات المتخذة نتيجة لها. ويضم مركز المكتب للموارد التقييمية أكثر من 5 000 تقييم لأعمال البرنامج الإنمائي تعود إلى 20 عاما، ويضاف إليه 300 تقييم كل عام (انظر الملحة عن مركز الموارد التقييمية<sup>(2)</sup>). ويعمل المكتب على تحسين إمكانية استخدام هذا المركز وجدواه، بما في ذلك إمكانية الاطلاع على تقييمات أفضل الممارسات، والدخول إلى قاعدة بيانات القائمين على التقييم، والاطلاع على الدروس البرنامجية المستفادة.

33 - وفي عام 2021، بدأ البرنامج الإنمائي مشروع الذكاء الاصطناعي لتحليل البيانات، المعروف بمختصر "AIDA"، لزيادة الاستفادة من ثراء المعلومات التقييمية المحفوظة في مركز الموارد التقييمية. ويقوم المكتب، بدعم من مكتب البرنامج الإنمائي للمعلومات والتكنولوجيا، بإنشاء خوارزمية للتعليم الآلي قائمة على الذكاء الاصطناعي لاستخراج النصوص وتحليلها بهدف توليف البيانات واستخلاص الدروس وتحسين القدرة التحليلية.

34 - وأنجز المكتب استعراضا لمنصاته للبيانات في عام 2021. ومن نواتج هذا الاستعراض العمل الذي يجري حاليا على إنشاء هيكل شامل للبيانات سيتألف من "مستودعات البيانات" الخاصة بأقسام معينة من أجل فهرسة واستخراج البيانات الأساسية للتقييمات بحيث يمكن استخدامها بشكل أفضل في التقييمات اللاحقة والتقارير التجميعية. وتماشيا مع الاستراتيجية الرقمية للبرنامج الإنمائي، يعتزم المكتب تجديد مركز الموارد التقييمية في عام 2022 لتعزيز قدرته كأداة لتخطيط إنجاز التقييمات وتتبعه.

35 - ويضع المكتب قواعد التقييمات وإجراءاتها ومعاييرها وتوجيهاتها المنهجية، ويساهم في الابتكار في منهجيات التقييم ونشر الممارسات الجيدة. ويتزايد الطلب على الابتكار في المنهجيات لتقييم أثر البرنامج الإنمائي على نحو أفضل. ومن الأمثلة القليلة على الأساليب التي ينبغي للمكتب أن يواصل العمل عليها

وتدوينها في دليل محدث لأساليب وإجراءات التقييم في البرنامج الإنمائي في عام 2022 تسخير التقنيات الجغرافية المكانية وتقنيات تحديد نظم المعلومات الجغرافية، وإنشاء آليات استطلاع أكثر تطوراً، وتوسيع نُظم تقدير درجات التقييمات، وإنجاز عمليات استخلاص الآراء.

## سادسا - أنشطة أخرى

36 - يرد في سياسة البرنامج الإنمائي للتقييم أن دور مكتب التقييم المستقل يشمل الكيانات الفرعية وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة. وسيواصل المكتب دعم مهام التقييم التي يقوم بها ذلك الصندوق وذلك البرنامج على نحو تقديمه خدمات الإشراف على التقييم إلى المكاتب القطرية للبرنامج الإنمائي. وخلال السنوات الأربع المقبلة، سيدعم المكتب طلب إنجاز تقييمات تغطي الأطر الاستراتيجية للكيانين. وسيستلزم ذلك المشاركة في اللجان التوجيهية المنشأة للإشراف على طلب إنجاز التقييمات وتقديم الدعم المالي المطابق. وتشمل أعمال تقييمات الجودة اللامركزية التي يقوم بها المكتب تقييم تقييمات صندوق المشاريع الإنتاجية وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة، وسيطلب من المقيمين الرئيسيين أن يدرجوا في تقييماتهم للبرامج القطرية تحليلاً للبرامج المشتركة مع الصندوق والبرنامج.

37 - وخلال فترة التخطيط الاستراتيجي هذه، سيواصل مكتب التقييم المستقل دعم تنمية شبكات الممارسين وإقامة الشراكات مع شبكات الاختصاصيين في التقييم لتحسين جدوى التقييمات ومصادقيتها. ويشمل ذلك دعم الاتساق في وظيفة التنسيق في منظومة الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى التعاون الذي يجري من خلال مبادرة التقييم العالمية والمؤتمرات الوطنية نصف السنوية المعنية بقدرة التقييم، سيواصل المكتب القيام بمهام القيادة ضمن فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، وهو شبكة طوعية تضم 47 وحدة مسؤولة عن التقييم في منظومة الأمم المتحدة منها صناديق وبرامج ووكالات متخصصة ومنظمات منتسبة. ومع أن المكتب لم يعد يستضيف أمانة فريق التقييم، فإنه سيسهم في الشبكة من خلال قيامه بمهام القيادة وتقديم الخبرات والدعم التشغيلي.

## سابعا - الميزانية

38 - وضع مكتب التقييم المستقل برنامج العمل استناداً إلى توقعات الميزانية المستمدة من خطة الموارد المتكاملة وتقديرات الميزانية المتكاملة للبرنامج الإنمائي للفترة 2022-2025 (DP/2021/29)، الفقرة 38 (د)). وحسب تقديرات خطة الميزانية، سيبلغ مظهر المكتب من الموارد للفترة 2022-2025 مبلغ 64 مليون دولار؛ وإذا تحقق ذلك، فستبلغ الميزانية السنوية خلال هذه الفترة ما قدره 16 مليون دولار.

39 - وإدراكاً لانعدام اليقين بشأن تمويل التنمية خلال جائحة كوفيد-19، حُدِّدت ميزانية مكتب التقييم المستقل لعام 2021 في مبلغ 12,1 مليون دولار. وتمشيا مع شروط سياسة التقييم ومع الميزانية المتكاملة للخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي المعتمدة، أعد المكتب برنامج عمله لعام 2022 على أساس استخدام تمويل يبلغ 13,1 مليون دولار، وعلى أن يبلغ التمويل بعد الزيادات المتدرجة المتوقعة هدف 16 مليون دولار في السنة المالية 2024. وستمكن زيادة الميزانية المكتب من التصدي بشكل أفضل للتحديات التي يطرحها برنامج عمله الشامل على صعيد المنهجيات والتكنولوجيا خلال حقبة الأنثروبوسين التي نعيشها، ومنها زيادة تقديم الدعم لتحسين نوعية التقييمات اللامركزية واستخدامها في البرنامج الإنمائي.

## مواعيد تقديم التقييمات المستقلة إلى المجلس التنفيذي، 2022-2025

[illegible]

## نظرية مكتب التقييم المستقل للتغيير

